

المحتويات

الصفحة

215	الفصل الثالث عشر : الاقتصاد الفلسطيني
215	نظرة عامة
215	القوى العاملة والبطالة
217	أداء الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية
222	التطورات المالية
223	القطاع المصرفي
224	العون الخارجي وإعادة التأهيل والتنمية
226	ملاحق الفصل الثالث عشر : (1/13)

الفصل الثالث عشر

الاقتصاد الفلسطيني

نظرة عامة

استمر التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية للعام الخامس على التوالي، وذلك نتيجة لاستمرار السياسة الإسرائيلية التي تهدف إلى تشديد الحصار الاقتصادي وتدمير البنية التحتية ومصادرة الأراضي وبناء جدار الفصل العنصري وتجريف الأراضي الزراعية وهدم المنازل وإعاقة حركة التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين فلسطين والعالم الخارجي. ومع ذلك فقد تحسن نسبي طفيف في الناتج المحلي الإجمالي عام 2005. وذلك يرجع إلى زيادة الإنفاق الحكومي والتوسع في حجم الانتماء المقدم للقطاع الخاص وزيادة النسبية في تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج وإلى التفاؤل الحذر الذي صاحب إجراء الانتخابات المحلية والانتخابات الرئاسية والقرار الإسرائيلي بالانسحاب الأحادي من قطاع غزة، مما أشاع أجواءاً من التفاؤل حول فتح المنافذ الجمركية مع العالم الخارجي، وإمكانية البدء في تشييد ميناء غزة البحري وأعادة تشغيل مطارها.

لقد اتسم عام 2005 بارتفاع معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ 3.5 في المائة مقارنة بحوالي 3 في المائة في العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الشيكل أمام الدولار الأمريكي مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات. وقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى مزيد من الضغوط التضخمية، كما واصلت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر مستوياتها المرتفعة حيث بلغت 65 في المائة في قطاع غزة و55 في المائة في الضفة الغربية، مما يعكس التدهور المستمر في مستوى معيشة الإنسان الفلسطيني.

القوى العاملة والبطالة

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في نهاية عام 2005 حوالي 10.1 مليون نسمة في الوطن والشتات، يعيش نحو 37.9 في المائة منهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد وصل معدل النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 3.39 في المائة في عام 2005. وعلى الرغم من كون هذا المعدل مرتفع للغاية مقارنة بالمعدلات العالمية، إلا أنه يقل عن المعدلات المسجلة في السنوات السابقة في الضفة الغربية وقطاع غزة جراء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة

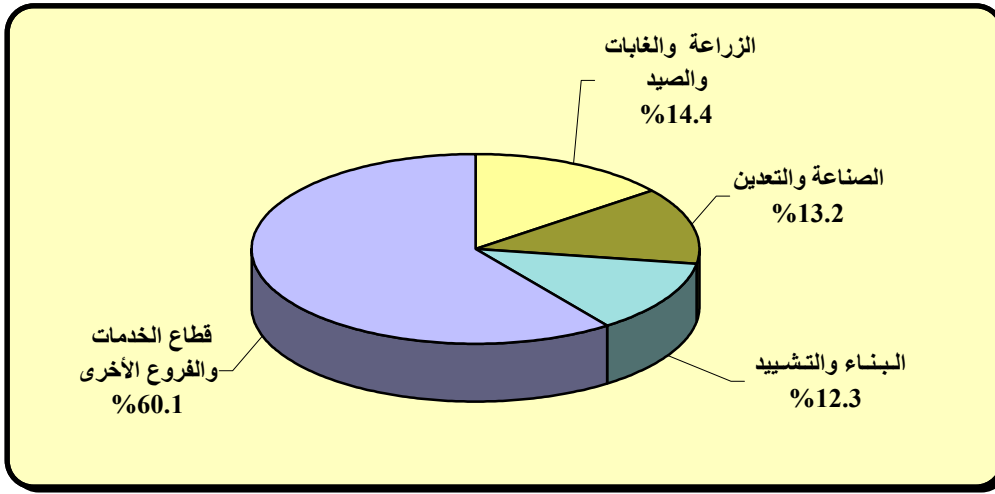
التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. كما بلغ حجم القوى العاملة نحو 827 ألف عامل، أي بزيادة 37 ألف عامل عن العام السابق.

ويتميز الهرم السكاني في فلسطين بارتفاع نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة حيث بلغت نسبتها 45.6 في المائة من إجمالي عدد السكان في عام 2005 وكذلك ارتفاع نسبة الفئة العمرية دون 19 سنة التي بلغت 57 في المائة من إجمالي عدد السكان. ويظهر هذا الأمر تفوق فئة الشباب في المجتمع الفلسطيني وارتفاع الزيادة السنوية، مما يزيد من احتمالات تزايد نسبة البطالة في المستقبل إذا ما استمر تردي الأوضاع الاقتصادية. وبقيت نسبة البطالة مرتفعة حيث بلغت حوالي 23.5 في المائة في المتوسط في عام 2005 في حين كانت 11.8 في المائة في العام 1999.

ولقد توزعت العمالة الفلسطينية على قطاعات الاقتصاد المحلي إضافة للمستوطنات الإسرائيلية والمناطق داخل الخط الأخضر. واستوعب الاقتصاد المحلي ما نسبته 90 في المائة من إجمالي عدد العاملين في عام 2005 مقارنة بحوالي 91.3 في المائة في عام 2004. ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد العاملين في إسرائيل ومستوطناتها القائمة على الأراضي المحتلة من نحو 50 ألف عامل في عام 2004 إلى 63 ألف عامل في عام 2005، مع ارتفاع نسبتهم لإجمالي عدد العاملين من 8.7 في المائة إلى 9.9 في المائة خلال الفترة نفسها. كما بقيت البطالة في قطاع غزة أشد وطناً من الضفة الغربية، رغم تراجعها في القطاع من 35.4 في المائة في عام 2004 إلى 30.3 في المائة في عام 2005، مقابل انخفاضها في الضفة الغربية من 22.9 في المائة في عام 2004 إلى 20.3 في المائة في عام 2005. ويعزى ذلك لارتفاع نسبة العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية في إسرائيل والذين يمثلون نحو 98.5 في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية في إسرائيل.

جاء هيكل توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية المحلية في عام 2005 استمراراً لما كان عليه الحال منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية في (سبتمبر) من العام 2000. استوعب قطاع الخدمات النسبة الأكبر من العمالة بواقع 60.1 في المائة، في حين استوعبت قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد ما نسبته 14.4 في المائة، و13.2 في المائة، و12.3 في المائة على التوالي من إجمالي عدد العاملين، الشكل (1)، مقابل 15.9 في المائة، و12.7 في المائة، و11.7 في المائة للقطاعات نفسها، على التوالي لعام 2004. ويعزى ذلك إلى ضعف الطاقة الاستيعابية للقطاعات الإنتاجية من جهة، وقدرة قطاع الخدمات على استيعاب عدد أكبر من العمالة واتساع أنشطته وبخاصة التجارة والسياحة والنقل والمطاعم والاتصالات والوساطة المالية، إضافة للخدمات العامة والفروع الأخرى من جهة أخرى.

الشكل (1) : توزيع القوى العاملة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية
2005



المصدر : الملحق (1/13).

أداء الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بنسبة 8.1 في المائة في عام 2005 ليصل إلى 4,480 مليون دولار بعد أن كان قد تزايد بنسبة 5.7 في المائة في عام 2004. أما الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد ارتفع بنسبة متواضعة بلغت 0.4 في المائة في عام 2005 ليصل إلى 4,758 مليون دولار بعد أن حقق نمواً بلغ 6.3 في المائة في عام 2004. غير أن الأوضاع الاقتصادية الحالية تظهر تراجعاً عن العام 1999، حيث تبين المقارنة انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بنسبة 0.8 في المائة، والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 12.8 في المائة عن مستوياتها في العام 1999. وعند الأخذ بالاعتبار النمو الاقتصادي الحقيقي، فإن الوضع الاقتصادي شهد بعض التحسن خلال الفترة 2002-2005 وخاصة متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، على الرغم من النمو المرتفع للسكان، الملحق (1/13).

ارتفع متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.6 في المائة في عام 2005 ليصل إلى 1,171 دولار، ولكنه بقي أقل بنسبة 20 في المائة عن مستواه في العام 1999. أما متوسط حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي فقد تراجع بنسبة 2.9 في المائة في عام 2005 إلى حوالي 1,244 دولار، وبنسبة 29.6 في المائة عن مستواه في العام 1999. وعلى الرغم من ارتفاع متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5 في المائة في عام 2005، إلا أنه يبقى أقل بحوالي 20.4 في المائة عن مستواه في عام 1999. وينطبق نفس الوضع على متوسط حصة الفرد من الدخل القومي الحقيقي الذي ارتفع بنسبة 1.7 في المائة في عام 2005، ولكنه يقل بنسبة 27.9 في المائة عن قيمته في عام 1999.

وقد رافق هذه الأوضاع تراجع قيمة الاستهلاك الخاص من حوالي 4,433 مليون دولار في عام 2004 إلى نحو 4,280 مليون دولار في عام 2005، أي بانخفاض نسبته 3.4 في المائة. وقد عوض عن هذا الانخفاض تزايد الإنفاق العام بنسبة 25.7 في المائة في عام 2005 ليصل إلى 1,890 مليون دولار، الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة الاستهلاك الإجمالي بحوالي 3.9 في المائة ليلتزم 6,170 مليون دولار في العام نفسه. وعلى الرغم من ذلك، فقد تراجعت نسبة الاستهلاك الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 143.2 في المائة في عام 2004 إلى 137.7 في المائة في عام 2005. ويلاحظ ازدياد حصة الاستهلاك الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2005، حيث ازدادت من 117.8 في المائة في عام 1999 إلى 137.7 في عام 2005. وقد تراجعت نسبة الاستهلاك الخاص إلى الاستهلاك الإجمالي من حوالي 74.7 في المائة في عام 2004 إلى 69.4 في المائة في عام 2005.

وعلى صعيد الاستثمار، فقد أدى ارتفاع قيمة المنح والمساعدات الخارجية إلى ارتفاع الاستثمار العام من 261 مليون دولار في عام 2004 إلى حوالي 535 مليون دولار في عام 2005، أي بنسبة وصلت إلى 105 في المائة. أما الاستثمار الخاص، فقد ارتفع من 318 مليون دولار في عام 2004 إلى حوالي 334 مليون دولار في عام 2005، أي بنمو مقداره 4.9 في المائة. وقد يكون وراء هذه الزيادة تنامي الآمال بالاستقرار بعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة، مما أدى إلى ارتفاع الاستثمار الإجمالي بنسبة 50 في المائة في عام 2005 ليلتزم 868 مليون دولار، وازدياد نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 14 في المائة في عام 2004 إلى 19.4 في المائة في عام 2005، ولكن تبقى هذه النسبة أقل بكثير عن مستواها في العام 1999 الذي بلغ 35.5 في المائة. ويُشار إلى أن حصة الاستثمار الخاص في الاستثمار الإجمالي تراجعت من 54.9 في المائة في عام 2004 إلى 38.4 في المائة في عام 2005.

أما فيما يخص أداء القطاعات الاقتصادية، فقد استمرت الممارسات الإسرائيلية في تهيش الاقتصاد الفلسطيني مما أدى إلى تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي. فقد انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من 10.4 في المائة في عام 1999 إلى 7 في المائة في عام 2005، وقطاع الصناعة من 14.5 في المائة إلى 12.7 في المائة، وقطاع التشييد من 13.7 في المائة إلى حد متدنٍ بلغ 2.7 في المائة خلال الفترة ذاتها.

القطاع الزراعي

ساهم قطاع الزراعة بقراءة 7 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 مقابل 7.5 في المائة لعام 2004، وهو أقل معدل مساهمة يتم تحقيقه منذ العام 1999، كما استحوذ القطاع على ما نسبته 14.4 في المائة من إجمالي عدد العاملين وذلك مقابل 15.9 في المائة لعام 2004. ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في مصادرة وتجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار وتضييق الخناق على الصيادين وعدم تمكين المزارعين من الوصول إلى مزارعهم بسبب جدار الفصل العنصري الذي أقامته سلطات الاحتلال والذي يلتهم جزءاً كبيراً من أراضي

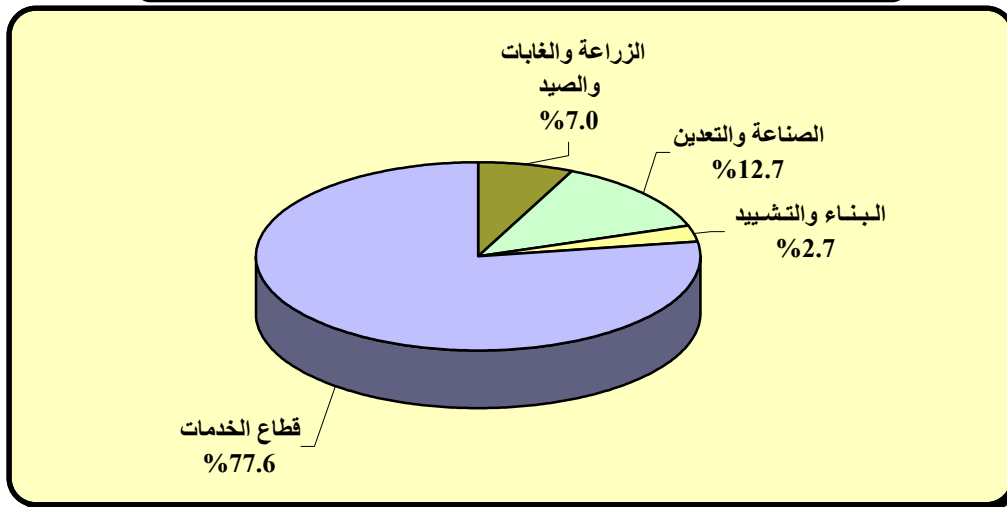
الضفة الغربية، يشكل نحو 58 في المائة من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى الاستيلاء على أكبر الأحواض المائية الجوفية فيها.

القطاع الصناعي

يشتمل هذا القطاع على قطاعات الصناعات التحويلية والتعدينية والمحاجر وإمدادات المياه والكهرباء، وقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قرابة 12.7 في المائة عام 2005 مقابل مساهمة مقدارها 13.3 في المائة في عام 2004. كما ارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع من 12.7 في المائة في عام 2004 إلى 13.2 في المائة في عام 2005، ومع ذلك تبقى مساهمة قطاع الصناعة في الناتج والعمالة أقل مما تحقق في العام 1999، حيث بلغت 14.5 في المائة، و15.5 في المائة على التوالي.

ويعاني هذا القطاع الحيوي من مشاكل عديدة يتمحور الشق الأكبر منها حول السياسات التعسفية الإسرائيلية لاسيما تلك الخاصة بتدمير الورش الصناعية والقيود على مدخلات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والآلات والمعدات التي يمكن أن تسهم في تطوير وتحديث نوعية الإنتاج. وقد أدت سياسة الإغلاق المتكرر إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض قدرتها التنافسية أمام السلع الإسرائيلية. كما يعاني هذا القطاع من سيادة نمط التشغيل من الباطن الذي أدى لارتباطه بالسوق الإسرائيلي، إضافة إلى ما يعانيه قطاع الصناعة الفلسطيني من تخلف أساليب الإنتاج وضعف الإمكانيات المتاحة لتمويله.

الشكل (2) : مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني 2005



المصدر : الملحق (1/13).

قطاع البناء والتشييد

ارتفعت نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي من 2.4 في المائة في عام 2004 إلى 2.7 في المائة في عام 2005، كما ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع بحوالي 14 ألف عامل في عام 2005، ما أدى إلى ارتفاع نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد إلى إجمالي قوة العمل من 11.7 في المائة في عام 2004 إلى 12.3 في المائة في عام 2005. ويعود ذلك إلى توجه نسبة من العاطلين للعمل في هذا القطاع الذي لا يستلزم مهارات خاصة مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل مقارنة بإنتاجيته في القطاعات الأخرى.

قطاع الخدمات

استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من نسبة المساهمة سواء في الناتج المحلي أو في إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 77.6 في المائة في عام 2005 مقارنة بما نسبته 76.8 في المائة في العام السابق. وتعزى هذه الزيادة بصفة أساسية إلى ارتفاع مساهمة قطاعات المطاعم والفنادق والوساطة المالية والإدارة العامة والأمن. كما ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع من 361 ألف عامل في عام 2004 إلى 391 ألف عامل في عام 2005، وارتفعت نسبة مساهمته بالنسبة لإجمالي عدد العاملين من 59.7 في المائة في عام 2004 إلى 60.1 في المائة في عام 2005. ويستوعب هذا القطاع أكبر عدد من الباحثين عن فرص عمل في الأراضي الفلسطينية، وذلك سواء عبر محاولة الالتحاق بسلك الإدارة العامة خاصة في السلطة الفلسطينية والمؤسسات التابعة لها، أو عبر احتراف الخدمات التي لا تتطلب مهارات مميزة مثل النقل والمطاعم.

التجارة الخارجية في السلع والخدمات

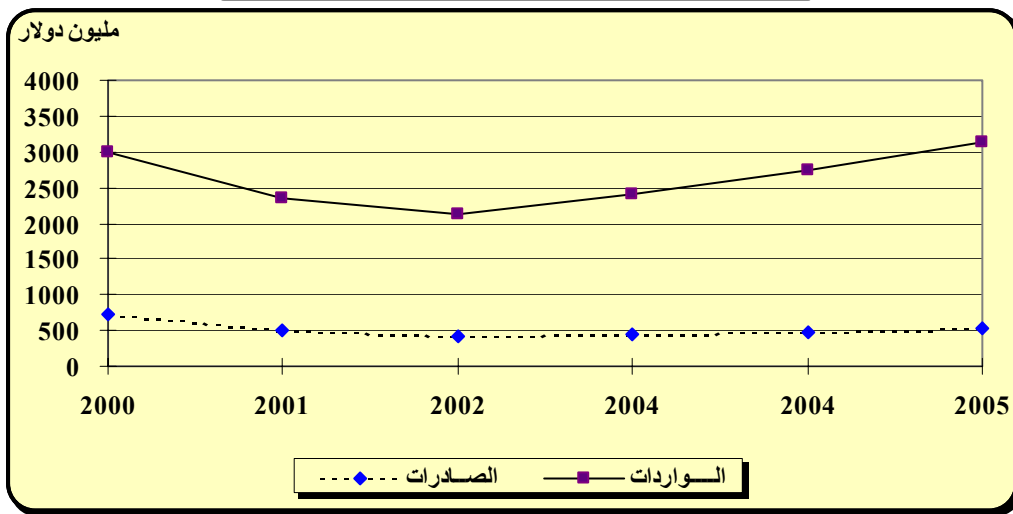
ارتفع حجم التجارة الخارجية الفلسطينية في السلع والخدمات من 3,232 مليون دولار في عام 2004 إلى 3,658 مليون دولار في عام 2005 نتيجة لارتفاع قيمة الواردات من 2,794 مليون دولار إلى 3,120 مليون دولار، وازدياد قيمة الصادرات من 482 مليون دولار إلى 538 مليون دولار في العامين المذكورين. ويمثل حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات نحو 81.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005، وذلك مقابل 78 في المائة في عام 2004، وهو أقل مما كان عليه في العام 1999، حيث بلغت هذه النسبة نحو 85.8 في المائة. ويعزى ذلك لاستمرار سياسة الإغلاق الإسرائيلية التي تعوق حركة السلع والبضائع، إضافة لضعف إمكانات القطاعين العام والخاص.

كما ارتفع عجز ميزان السلع والخدمات، أي فجوة الموارد، من 2,267 مليون دولار في عام 2004 إلى 2,582 مليون دولار في عام 2005، وذلك نتيجة لزيادة الواردات من السلع والخدمات من إسرائيل التي ارتفعت قيمتها من 1,828 مليون دولار في عام 2004، (وهو ما يمثل قرابة 66.5 في المائة من إجمالي قيمة الواردات)، إلى نحو 2,091 مليون

دولار في عام 2005 وما نسبته 67 في المائة من إجمالي قيمة الواردات. وقد أدى ذلك إلى تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات من إسرائيل من 17.4 في المائة في عام 2004 إلى 16.1 في المائة في عام 2005. كما ارتفع العجز في ميزان السلع والخدمات مع إسرائيل منسوباً للنتائج المحلي الإجمالي من 35.5 في المائة في عام 2004 إلى 39.4 في المائة في عام 2005، في حين ارتفعت نسبته لإجمالي قيمة العجز في ميزان السلع والخدمات من نحو 66.6 في المائة في عام 2004 إلى نحو 68 في المائة في عام 2005. ويرتبط هذا الوضع بصورة أساسية بتقليص التعامل مع دول الجوار والعالم الخارجي من جراء القيود والإجراءات التعسفية التي تمارسها السلطات الإسرائيلية على المعابر الحدودية مع مصر والأردن، وكذلك عبر موانئها بهدف التضيق على السوق الفلسطينية لتصريف المنتجات الإسرائيلية بصفة أساسية. وقد أدت السياسات الإسرائيلية إلى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة مع الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لكي تبقى على تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

وقد اتسمت التجارة الفلسطينية بارتفاع نسبة التجارة السلعية لإجمالي حجم التجارة في السلع والخدمات حيث بلغت 95.5 في المائة في عام 2005، مقابل 95.9 في المائة في عام 2004، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة الواردات السلعية لإجمالي الواردات من 84.1 في المائة في عام 2004 إلى 85.5 في المائة في عام 2005، وتراجع نسبة الصادرات السلعية لإجمالي الصادرات من 72.4 في المائة في عام 2004 إلى 69.1 في المائة في عام 2005. ولقد اقتصرت تجارة الخدمات الفلسطينية على السوق الإسرائيلي، مما يبقي الميزان الخدمي في صالح الاقتصاد الإسرائيلي.

الشكل (3) : إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات للأراضي الفلسطينية، 2000 - 2005



التطورات المالية

ما زالت إسرائيل تتحكم بشكل كبير في الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، حيث دأبت على عدم دفع مستحقات السلطة من إيرادات الجمارك واستمرت في الامتناع عن تحويل مستحقات السلطة من حقوق المقاصة وضريبة القيمة المضافة، إذ تقدر هذه المستحقات بأكثر من نصف مليار دولار. كما استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتحكم في التحويلات الفلسطينية الواردة من الخارج بذرائع عدة. وقد أدت هذه الإجراءات والقيود إلى ارتفاع عجز الموازنة الفلسطينية واضطرار السلطة الفلسطينية إلى اللجوء إلى الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية. وقد نجم عن ذلك ارتفاع إجمالي الدين العام بنسبة 12.7 في المائة في عام 2005 ليصل إلى حوالي 1,602 مليون دولار وبما يزيد عن ثلاثة أضعاف مستواه في عام 1999.

وارتفع إجمالي الإيرادات العامة بحوالي 31.8 في المائة في عام 2005 ليصل إلى حوالي 2,059 مليون دولار. وقد جاء معظم هذا الارتفاع من زيادة المنح والمساعدات الخارجية من 615 مليون دولار في عام 2004 إلى 850 مليون دولار في عام 2005، تم تخصيص 350 مليون دولار منها لدعم الموازنة الفلسطينية مقارنة مع 354 مليون دولار في عام 2004، مما يدل على الأوضاع المالية الصعبة للسلطة الفلسطينية. أما بشأن الإيرادات الجارية، فقد ارتفعت بنسبة 27.6 في المائة في عام 2005 لتصل إلى حوالي 1,207 مليون دولار، جاء الجزء الأكبر منها من زيادة الإيرادات الضريبية التي ارتفعت بنسبة 28.2 في المائة في عام 2005 لتصل إلى نحو 963 مليون دولار. وانخفضت نسبة الإيرادات الجارية إلى إجمالي الإيرادات العامة من 79.3 في المائة في العام 1999 إلى 58.7 في المائة في عام 2005، مقابل ارتفاع نسبة المنح والمساعدات إلى إجمالي الإيرادات العامة من 20.7 في المائة إلى 41.3 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وعلى صعيد النفقات العامة، فقد تزايدت بحوالي 37.4 في المائة في عام 2005 لتصل إلى 2,425 مليون دولار، وذلك بسبب ارتفاع النفقات الجارية بنسبة 25.7 في المائة لتصل إلى 1,890 مليون دولار. وقد ارتفعت قيمة الرواتب والأجور من 872 مليون دولار في عام 2004 إلى 1,001 مليون دولار في عام 2005، مع انخفاض حصتها من النفقات الجارية من 58.2 في المائة إلى 53 في المائة خلال هذه الفترة. وقد جاءت زيادة النفقات الجارية بسبب ارتفاع الرواتب، إثر تطبيق السلطة قانون الخدمة المدنية، وزيادة الأعباء الاجتماعية التي تتحملها الموازنة للحد من الأوضاع الاقتصادية المتردية في الأراضي الفلسطينية. أما بخصوص النفقات الاستثمارية، فقد ارتفعت بما يزيد عن الضعف لتصل إلى 535 مليون دولار في عام 2005، حيث يعتمد الإنفاق الاستثماري، بشكل أساسي، على المنح والمساعدات الخارجية. وباستثناء ارتفاعه بشكل ملموس في عام 2000، فقد بقي مستوى النفقات الاستثمارية على حاله خلال الفترة 1999-2005، مما أدى إلى تراجع نسبته إلى إجمالي النفقات العامة من 22.4 في المائة في العام 1999 إلى 22.1 في المائة في عام 2005. ويعزى ذلك إلى عدم وجود أفق للحل السياسي وغياب الاستقرار الأمني وتهديد إسرائيل المستمر بتدمير مشاريع البنية التحتية الفلسطينية.

ونتيجة لهذه التطورات، فقد ارتفع عجز الموازنة العامة الفلسطينية من 202 مليون دولار في عام 2004 إلى 366 مليون دولار في عام 2005، بعد أن كان حوالي 58 مليون دولار فقط في العام 1999. وعند استبعاد المنح والمساعدات، يرتفع عجز الموازنة من 817 مليون دولار في عام 2004 إلى 1,216 مليون دولار في عام 2005 مقارنة بعجز بلغ 293 مليون دولار في العام 1999.

القطاع المصرفي

يعتبر النشاط المصرفي أحد أهم الأدوات التمويلية، حيث تمكن الجهاز وتحت إشراف سلطة النقد الفلسطينية من تأسيس بنیان مؤسسي وفني مؤهل للاضطلاع بأعباء المتطلبات النقدية للدولة الفلسطينية عند إعلانها. ولقد بلغ عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 21 مصرفاً في عام 2005، يتبعها 141 فرعاً منتشرة في مختلف المدن والقرى الفلسطينية. ولقد حفز هذا الانتشار ارتفاع قيمة الودائع المصرفية للمقيمين من 3,858 مليون دولار في عام 2004 إلى 4,106 مليون دولار في عام 2005، وإن كانت نسبتها للنتائج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 93.1 في المائة إلى حوالي 91.7 في المائة على التوالي في العامين المذكورين.

كما ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية من حوالي 1,423 مليون دولار في عام 2004 إلى 1,793 مليون دولار في عام 2005، وازدادت نسبتها لإجمالي الموجودات من 27.9 في المائة إلى 32 في المائة، وارتفعت نسبتها لإجمالي قيمة الودائع من 36.1 في المائة إلى 42.8 في المائة خلال الفترة ذاتها. وعلى الرغم أن هذه النسبة هي من أعلى النسب التي تحققت، لاسيما منذ بدء الانتفاضة، إلا أنها تبقى أقل بكثير من المتوقع، فهي تعني عدم استفادة الاقتصاد الفلسطيني من حوالي 57 في المائة من موارده المالية (الودائع) التي يتم استثمارها في الخارج، رغم شدة حاجة الوضع التنموي في فلسطين لها، لاسيما وأنه يعاني أساساً من قصور الاستثمارات وانخفاض طاقتها الاستيعابية.

وبلغ نصيب القطاع الخاص من هذه التسهيلات الائتمانية حوالي 67 في المائة في عام 2005 مقابل حوالي 71.1 في المائة في عام 2004، وحوالي 90.3 في المائة للعام 1999، الأمر الذي يدل على زيادة استنادة المؤسسات العامة في السنوات الأخيرة لسد العجز في الموازنة الجارية.

وقد أظهر هيكل توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية تراجع نصيب القطاعات الإنتاجية حيث بلغت نسبة التسهيلات المقدمة إلى قطاع الزراعة نحو 0.8 في المائة، والصناعة نحو 5.9 في المائة والبناء والتشييد نحو 10.6 في المائة والتجارة بنحو 20.4 في المائة والخدمات الأخرى بنحو 29.3 في المائة، مقارنة بحصة بلغت 33 في المائة للقطاع العام. ويستحوذ قطاعي الزراعة والصناعة على حوالي 6.7 في المائة فقط من إجمالي التسهيلات، مقابل حصولهما على 8.2 في المائة من إجمالي قيمة التسهيلات في عام 2004، ونحو 12.1 في المائة في العام 1999. ويرجع ذلك إلى إجماع المستثمرين عن الاستثمار في مجالي الزراعة والصناعة لعدم توفر المناخ الاستثماري المناسب

الناجم عن استمرار تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، من جهة، ولارتفاع أسعار الفائدة المفروضة على القروض والشروط التي تضعها البنوك من أجل منح القروض للقطاع الخاص، من جهة أخرى. وعلى الرغم من ذلك يبقى القطاع المصرفي الفلسطيني أحد ركائز تعبئة الموارد المالية الفلسطينية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير رأس المال اللازم لها. إلا أن هذا يتطلب استقرار الأوضاع الأمنية وتقديم عملية السلام وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في العام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

العون الخارجي وإعادة التأهيل والتنمية

بلغت قيمة الدعم الدولي للموازنة الفلسطينية 850 مليون دولار خلال عام 2005، وهو ما يعني ارتفاع إجمالي قيمة الدعم بنحو 38.2 في المائة، حيث بلغت قيمته حوالي 615 مليون دولار في عام 2004، تم تخصيص مبلغ 350 مليون دولار منها لدعم الموازنة. وبالرغم مما يحصل عليه الاقتصاد الفلسطيني من مساعدات، إلا أن قيمة الخسائر التي مني بها المجتمع الفلسطيني ومقدراته تتجاوز قيمة تلك المساعدات مجتمعة، حيث تقدر الأوساط الفلسطينية إجمالي قيمة هذه الخسائر بنحو 15 مليار دولار منذ بدء الانتفاضة في عام 2000 وحتى نهاية عام 2005. هذا علاوة على أن الجزء الأكبر من هذه المساعدات يذهب للإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي قلص أثر هذه المعونات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يشكل استمرار وضع الاقتصاد الفلسطيني رهينة للاحتلال الإسرائيلي عقبة أمام تطوره والنهوض به. فما زالت إسرائيل تفرض هيمنتها وسيطرتها على مقدرات الاقتصاد الفلسطيني، فهي تسيطر على المنافذ والمعابر وتقيم الحواجز أمام حركة الأفراد والتجارة الداخلية والخارجية، وتدمر البنية التحتية وتستولي على الأراضي وتحتجز أموال السلطة لديها وتفرض القيود على البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية. وعليه، فإن عملية تطوير الاقتصاد الفلسطيني تحتاج إلى جهود تفوق إمكانات الشعب الفلسطيني، لذا فإن الأمر يتطلب التحرك على كافة الصعد، الدولية والعربية والذاتية.

فعلى الصعيد الدولي، فإن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومؤسساتها ذات العلاقة، وخاصة البنك الدولي وكذلك الاتحاد الأوروبي، فهي جميعها مطالبه ليس فقط بتقديم العون المالي والفني، بل أن تمارس ضغوطاً فاعلة على إسرائيل من أجل الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينها وبين السلطة الفلسطينية، ومن أجل فك الحصار عن الاقتصاد الفلسطيني الذي يعزله عن العالم الخارجي وفتح المنافذ والمعابر أمام حركة التجارة والأفراد دون قيود والتوقف عن بناء جدار الفصل العنصري ورفع كافة الحواجز التي تعيق حركة المواطنين وتحول بينهم وبين الوصول إلى مزارعهم وأعمالهم.

أما على الصعيد العربي فإن الدول العربية مدعوة لبذل المزيد من الجهود لإقناع المجتمع الدولي بضرورة ممارسة الضغط على إسرائيل وفي الوقت نفسه الإسهام في تنفيذ برامج تنمية. كما أن مؤسسات التمويل العربية عليها مسؤولية مباشرة إزاء تنمية الموارد الاقتصادية الفلسطينية والمحافظة عليها ورفع كفاءة استغلالها، حيث أن ما قدمته من عون ودعم كان له أثره الإيجابي على الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن الاحتياجات الحقيقية تفوق بكثير ما تقدمه المؤسسات العربية. كما يشكل ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي عاملاً هاماً في إخراج الاقتصاد الفلسطيني من دائرة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

وعلى الصعيد الذاتي، فإن الاهتمام بالقطاع الخاص الذي يشكل رافداً أساسياً للنهوض بالاقتصاد الوطني، شريطه توفير البيئة والمناخ المناسبين له وحمايته من المخاطر ووضع القوانين والتشريعات الكفيلة بتحفيز القطاع الخاص لتمكينه من الاضطلاع بدوره الحيوي في التنمية الاقتصادية. ولعل الاهتمام بتنسيق جهود منظمات المجتمع المدني العاملة في الحقل الاقتصادي، وتهيئة أسباب نجاحها، أمراً هاماً من أجل إسهامها في تطوير الاقتصاد الوطني. ويضاف إلى ذلك تكثيف جهود السلطة الوطنية المدعومة عربياً من أجل البدء في إنشاء ميناء غزه البحري وإعادة تشغيل مطارها لما يشكلاه من رافعة هامة للنمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل تحد من مشكلة البطالة المتفاقمة.

ويبقى الانفراج السياسي المخرج الأمثل للتوصل إلى حل عادل يفضي إلى دولة فلسطينية مستقلة العامل الأكثر أهمية في تحفيز المجتمع بأسره ليسهم بإمكاناته في التنمية والتطوير وإعادة البناء والإعمار.

ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين

(مليون دولار أمريكي)

*2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	البيان
3,825.1	3,699.8	3,576.2	3,454.5	3,334.7	3,212.4	3,084.3	السكان (بالآلاف) *
827	790	758	694	675	695	667	القوة العاملة (بالآلاف)
633	578	564	477	505	597	588	عدد العاملين (بالآلاف)
23.5	26.8	25.6	31.3	25.2	14.1	11.8	معدل البطالة (%)
63	50	55	49	70	117	135	العمالة في إسرائيل (بالآلاف)
570	528	509	428	435	480	454	العمالة في الاقتصاد الفلسطيني (بالآلاف)
14.4	15.9	15.7	14.9	11.7	13.7	12.6	توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات (%)
13.2	12.7	12.5	12.9	13.9	14.3	15.5	الزراعة (%)
12.3	11.7	13.1	10.9	14.5	19.7	22.1	الصناعة (%)
60.1	59.7	58.7	61.3	59.9	52.3	49.8	البناء والتشييد (%)
4,479.7	4,144.0	3,920.4	3,483.8	3,816.3	4,115.5	4,516.5	الخدمات والفروع الأخرى (%)
4,758.0	4,740.0	4,460.5	4,010.0	4,404.0	5,274.2	5,453.8	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1,171.1	1,120.1	1,096.2	1,008.5	1,144.5	1,281.1	1,464.4	الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية
1,165.0	1,148.1	1,117.1	1,029.5	1,174.9	1,326.5	1,462.8	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)
1,243.9	1,281.2	1,247.3	1,160.8	1,320.7	1,641.8	1,768.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار)**
1,230.4	1,210.1	1,187.8	1,094.2	1,272.6	1,534.8	1,707.2	نصيب الفرد من الدخل القومي (بالدولار)
7.0	7.5	7.8	7.6	8.9	9.1	10.4	نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (بالدولار)**
12.7	13.3	13.3	16.3	15.7	15.7	14.5	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي (%)
2.7	2.4	2.4	1.9	2.2	6.4	13.7	الزراعة (%)
77.6	76.8	76.5	74.2	73.2	68.8	61.4	الصناعة (%)
1,890.0	1,503.2	1,256.0	1,049.5	1,016.6	940.0	927.0	البناء والتشييد (%)
4,280.1	4,432.8	4,109.5	3,706.6	3,887.6	4,300.7	4,391.6	الخدمات والفروع الأخرى (%)
6,170.1	5,936.0	5,365.5	4,756.1	4,904.2	5,240.7	5,318.6	الإنفاق العام
137.7	143.2	136.9	136.5	128.5	127.3	117.8	الاستهلاك الخاص
534.8	261.0	257.0	200.0	222.7	424.0	267.3	مجموع الإستهلاك
333.6	318.0	341.6	310.7	622.6	850.8	1,337.9	نسبة الإستهلاك الى الناتج المحلي الإجمالي (%)
868.4	579.0	598.6	510.7	845.3	1,274.8	1,605.2	الإستثمار العام
19.4	14.0	15.3	14.7	22.1	31.0	35.5	الإستثمار الخاص
							مجموع الإستثمار
							نسبة الإستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي (%)

(**) احتسبت بتقسيم بيانات الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1997 على عدد السكان.

* تشمل الأرقام فقط سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين
(2005-1999)

(مليون دولار أمريكي)

*2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	البيان
538.0	482.1	435.8	418.4	506.8	731.3	730.4	صادرات السلع والخدمات
3,120.1	2,749.4	2,404.9	2,128.8	2,338.5	2,985.7	3,142.5	واردات السلع والخدمات
2,582.1-	2,267.3-	1,969.1-	1,710.4-	1,831.7-	2,254.4-	2,412.1-	فجوة الموارد
12.0	11.6	11.1	12.0	13.3	17.8	16.2	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
69.7	66.3	61.3	61.1	61.3	72.5	69.6	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2,424.7	1,764.2	1,513.0	1,249.5	1,239.3	1,364.0	1,194.3	إجمالي النفقات العامة (الموازنة العامة)
534.7	261.0	257.0	200.0	222.7	424.0	267.3	النفقات الرأسمالية
22.1	14.8	17.0	16.0	18.0	31.1	22.4	نسبة النفقات الرأسمالية إلى الموازنة (%)
1,890.0	1,503.2	1,256.0	1,049.5	1,016.6	940.0	927.0	النفقات الجارية
77.9	85.2	83.0	84.0	82.0	68.9	77.6	نسبة النفقات الجارية إلى الموازنة (%)
							توزيع النفقات الجارية (%)
53.0	58.2	57.0	59.7	63.4	59.8	59.8	رواتب حكومية (%)
19.8	18.0	16.2	17.9	19.8	19.2	18.2	نفقات تحويلية (%)
11.7	13.0	10.0	13.7	15.4	19.4	21.9	نفقات تشغيلية (%)
2,058.6	1,562.0	1,265.7	1,037.3	1,053.0	1,364.0	1,136.2	إجمالي الإيرادات العامة
1,208.6	947.0	747.7	335.3	287.1	964.0	901.2	الإيرادات الجارية
962.8	751.1	615.1	276.3	199.5	847.7	782.1	إيرادات ضريبية
245.8	195.9	132.6	59.0	87.6	116.3	119.1	إيرادات غير ضريبية
850.0	615.0	518.0	702.0	765.9	400.0	235.0	المنح ، ومنها:
350.0	354.0	261.0	502.0	550.9	0.0	0.0	منح لدعم الموازنة
500.0	261.0	257.0	200.0	215.0	400.0	235.0	منح لدعم المشاريع التطويرية
366.1-	202.2-	247.3-	212.2-	186.3-	0.0	58.2-	عجز الموازنة (-)
1,602.2	1,421.8	1,275.8	1,089.6	1,189.6	794.8	391.5	الدين العام
5,606.5	5,101.4	4,727.7	4,278.2	4,429.8	4,572.8	3,857.4	إجمالي الموجودات
4,105.5	3,857.6	3,546.5	3,277.5	3,349.0	3,470.9	2,832.0	ودائع العملاء المقيمين
1,792.9	1,422.6	1,071.2	953.7	1,220.7	1,346.7	1,005.5	التسهيلات الإئتمانية منها :
1,200.7	1010.8	822.6	814.2	857.1	930.0	907.4	للقطاع الخاص

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية .

(*) تقديرات أولية.